الشؤون السياسية المحلية للبلدان العربية بعض علائم التشقق . فقد تيقنت فتح لسوء الحظ ، خاصة نتيجة الصدامات العسكرية مع السلطات الاردنية واللبنانية منذ تشرين الثاني ١٩٦٨ ، أن الحياد تجاه السياسة العربية المحلية أمر ساذج الى حد ما . مما أدى الى تغير ملحوظ في موقف الحياد هذا — فسيحافظ على الحياد الان ما لم تتدخل الحكومات العربية في الشؤون الداخلية لفتح وحركة التحرير الفلسطينية وما لم تحاول فرض اي حل لا تقبله حركة المقاومة .

وبالنسبة للجبهة الشعبية ، يجري التأكيد الان على الكفاح ضد اسرائيل والصهيونية اكثر من الكفاح ضد القوى الرجعية العربية داخل الاقطار العربية . الى ذلك ، ابدى قادة الجبهة الشعبية رغبة في التعايش مع بنية طبقية معينة في الوسط العربي اكثر مما تدل على ذلك خطاباتهم . ويبدو ان التفسيرات التي يعطيها الناطقون باسم الجبهة الشعبية لهذه التنازلات تعكس تقديرا واقعيا لقدراتهم العسكرية المحدودة على الاقل في الوقت الحاضر .

لقد قبل كل من فتح والجبهة الشعبية نظريا منطق فانون في العنف . فهما تقولان بالتحديد ان الانسان الفلسطيني ، كزميله الافريقي ، ثار ليمحو شكلا من المواطنية المضطهدة فرضته عليه ، بالعنف ، الصهيونية الاوروبية في فلسطين ، شكلا شبيها جدا بالاشكال التي فرضتها الكولونيالية الاوروبية على المواطنين الافريقيين . لقد استخدم المستعمرون الاوروبيون مفهوم المواطنية ليرادف المعاملة السيئة المحسوبة للمواطنين الاصليين . ويقول قادة المقاومة ان الانسان الفلسطيني كالانسان الافريقي قد عومل زمنا طويلا **كمواطن اصلي** وشعر **كمواطن اصلي** وعانى **كمواطن اصلي**، وتؤكد حركة المقاومة ان هذه الحالة يمكن وصفها وصفا صحيحا بانها قمعية بما لا ضرورة له .

بالاضافة الى المنظورات الثلاثة التي وضعت اعلاه (اريندت ، فانون ، ماركس) ، يمكن دراسة العنف الفلسطيني طبقا للنموذج الذي طوره آرثر واسكو لدراسة حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة(٤٥). وموضوعة واسكو ، في الجوهر ، مزدوجة : ان انهيار « سياسة النظام » في المجتمع تؤذن بقدوم سياسة الفوضى ، وان سياسة الفوضى غالبا ما تكون خلاقة(٤٦). ويمكن لسياسة الفوضى ان تكون عنفية او سلمية ، فهي نوع من المتوالية التطورية تبدأ باللاعنف وتنتهي بتأليف جديد ينتج عن تداخل الفوضى العنفية ، التي تحدث في مكان ما وسط المتوالية ، والمجتمع الذي تكون المتوالية جزءا منه. ان مدى سياسة الفوضى دالة مباشرة للضغط الذي تتعرض له هذه السياسة من داخل المتوالية (ذلك القطاع من المجتمع الذي يتأثر مباشرة بالفوضى) ومن خارج المتوالية (المجتمع ككل) . وعلى الرغم من أن أداة واسكو التحليلية قد الهمتها حركة الحقوق المدنية (في اميركا) في الستينات ، الا انها يمكن ان تطبق على التطورات العنيفة على النطاق القومي والعالمي. من السهل ، باستخدام نموذج واسكو ، ان نزيح النقاب عن نمط من « سياسة النظام » وجد في فلسطين منذ عام ١٩٢٢ عندما فرضت عصبة الامم نظام الانتداب على فلسطين(٤٧). ويجب ان يشار هنا الى ان هذه السياسة قد فشلت في نصف القرن الاخير ، كما يقول الفدائيون ، في تحقيق نظام حقيقي في فلسطين لانها كانت تطبق ضد رغبات اغلبية الفلسطينيين وبالقوة (الشاهد على ذلك القسوة والفظاظة التي عاملت بها سلطات الانتداب البريطاني قادة ومناضلي انتفاضة ١٩٣٦ — ٣٩) ، وتكرس ، على الاقل على المستوى الدولي ، بمناورات دبلوماسية تتعارض مع نص تقرير المصير الذي يعلنه ميثاق العصبة بوضوح. فقد كان يشار الى الفلسطينيين العرب الذين يعتبرون انفسهم الملاك الشرعيين لارض فلسطين على انهم « الجاليات غير اليهودية الاخرى » . وفي الثلاثينات والاربعينات اخرج الفلسطينيون العرب الذين كانوا لا يزالون الطرف الحقيقي في الصراع من الصورة عمليا ، وذلك بالمناورة . وقد كان هذا ممكنا عبر جهود متناسقة لتعريب الصراع الفلسطيني وكذلك نتيجة فشل الفلسطينيين العرب بسبب الثارات العائلية (الحسينيضد النشاشيبي) في خلق قيادة حيوية . وفي الخمسينات والستينات كف العرب الفلسطينيون عن ان يكونوا موجودين كشخصية سياسية في نظر الاسرة الدولية ، واصبحوا بدلا من ذلك لاجئين . ولم يعد الفلسطينيون الى الظهور الا في اواسط الستينات وعلى الاخص بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ عندما برزوا كحركة فدائية تسعى الى رفع الظلم واستئصال ما يعتبرونه وضعا راهنا فرضه